خطرات

فى السياسة والتاريخ

٥٥٥

خطاب ألقاه اللورد جون مورلى — John Morely — فى صيف سنة ١٩١٢ بصفته العميد الاكبر لجامعة مانشستر بانكلترا .

اللورد جون مورلى سياسى من اقران غلادستون العظيم ومن ابطال السياسيين الذين اشتركوا فى تسوية المسألة الارلندية فى خلال القرن التاسع عشر . وهو فوق ذلك كاتب من أكبر الكتاب وأديب من أحصف الادباء . مال الى درس الادب الفرنسوى على الاخص ، وفاز فوزاً عظيما فى الترجمة عن حياة الانسيكلوبيديين ورجال عصر النهضة التى سبقت الثورة الفرنسوية ، فكتب فى ديدرو كتاباً فى جزأين ، كذلك كتاباً فى روسو فى جزأين ، كما ترجم عن حياة فولتير وتيرجو وكوندورسيه وفوفينارج وغيرهم . وله فى أوغست كونت مقالة فى أربعين صحيفة تعتبر من المراجع الهامة فى فلسفة هذا الرجل العظيم . وقد عنى الاستاذ محمد رفعت أستاذ الاداب بمدرسة فؤاد الاول الثانوية بترجمة خطابه هذا الذى نغتبط بان ننشره على صفحات العصور قبل ظهوره مطبوعاً عما قريب

— ١ —

الجامعات وتكوين مزاج سياسى للفكر — لجنة الدفاع الامبراطورى — الجو والخلق القومى — بعض أسباب التحول الاجتماعى — المشاهدة الدقيقة بدء التفكير — قيمة الخلق الجامعى — المثل العليا وتحقيقها — الوهم الشريف والصراع المانوى — اساءة استعمال المدلولات أساس الارتباك — مثل أمريكى — كلمات بسيطة مثار مشاكل حادة — الحرية الدينية — أشكال الحكومة

***

الجامعات وتكوين مزاج سياسى للفكر

حينما سنحت لى الفرصة السعيدة ان أقف بينكم منذ شهور قليلة ، عن لى ابدا

بعض ملاحظات عن الحقيقة الناصعة التى تثبت ان الديموقراطية فى معرض مناقشاتنا اليومية، معناها الحكومة تعمل مباشرة بواسطة الرأى العام . كما أبنت الاهمية القصوى التي تحدو هيئة كهذه الجامعة أن تعتبر شطرا من وظيفتها المساعدة على تكوين طبائع الفكر والمزاج التي يترتب عليها ، مقرونة بمعرفة الوقائع الصحيحة ، وسلامة الرأى .

وقد عن لى الآن أن أضرب على نفس النغمة وان أقول شيئا فى السياسة والتاريخ ، وان أصيب هدفين بحجر واحد . واستميح رحابة صدركم لأنى لا أعرف الا القليل من التاريخ . أما عن السياسة فقد يظن البعض ان معرفتى بها تفوق الحد المناسب، وان درايتى بها ليست عن خطأ . فان هناك جذورا للشر واضحة بعض الوضوح. ومن السهل أن تفسد السياسى والمؤرخ من المعاصرين . وقد يمتد ضررها للوزير أو الناخب فى عصرنا الحاضر، بل والى كل من يتصدى لتفسير وقائع الماضى . واحدى هذه الشرور تفكك الفكر ، ثم ضيق مدى البصيرة .

هذا فضلا عن نواحي كثيرة أخرى من الضعف . وانتم تعلمون ، أو على الأقل تسمعون ، عن اسوئها وهى الخمول والتبرم والتحرج والتسويف وعدم التماسك بين الآراء ، والنفور . وقد أدرجت الأخيرة ضمن النقائص اذ ليس بمنقصة ان يكون أولى مواقفنا نحو الآراء الجديدة موقف الاستعداد والقبول للاستماع ، لامناصبة العداء والكفاح الجدلى . فالعقلية السمحة لا تعوق محبة الحق . بيد أن الحياة قصيرة وهناك حدود للصبر على آراء الدجاجلة التى تنبت كالطفيليات . ويلذ لى أن أذكركم لم تنسوا بعد الروح التى أملت هذه العبارة على «سبينوزا» وقد ذكرتها لكم فى خطابى الأخيرة إذ يقول : « حينما وجهت عقلى لدرس السياسة بالدقة التي كنت اعالج بها تفهم الرياضيات ، كنت أجهد نفسى كل الجهد كى لاأسخر من أعمال البشر ولا أتبرم بها ، أو اتضجر أو اغضب، بل لافقهها ،وكان يعنى بذلك النظر الى دوافع الشعور الانسانى من حب وكراهية وحسد وشفقة وحب للطموح، لا كرذائل فى الطبيعة البشرية، بل كخواص وصفات فطرية فيها لاصفة بها لصوق الحرارة والبرودة والصواعق والعواصف بالهواء والسماء.

ظواهر الزمن

ومن هذه البداية. ومن تبيان مزاج زماننا، نتدرج إلى التطبيق والمناسبات . ففى

مقدور كل ناقد مفكر ، متى شاء ، أن يصور بعض ظواهر هذا الزمن فى صورة مروعة واضحة الحدود كل الوضوح . فلنمعن النظر فيها ، فقد وصفوا القوة السياسية كقوة محصورة فى أيدى جمهور هائل متنقل من المنتخبين ، لاتعنى إلا القليل بشئون التاريخ والتقاليد . وقد يتساءل الرجل العادى المنهمك فى كسب عيشه ماقيمة التاريخ لى ؟ ما يعنينى منه ؟ و يحذرونا من ان الديموقراطية ستلح فى وضع برنامجها بنفسها. فهيكل الاعضاء والوظائف التنفيذية تنتابه الآن تغييرات قد يخفي علينا شطرها - بيد انها عميقة بعيدة الأثر . ومجلسا البرلمان فى دور تحول اساسى تحت نظرنا، ولم تصبح هيئة الوزارة ، وهى حجر الاساس فى مأمن حريز من عوادى الزمن بالنسبة لحجمها وامتيازاتها . فنظام الاحزاب ، هذا النظام العظيم السليم ، يقال انه ذائب متحول الى جماعات وهيئات متآلفة . وقد حول نمو مصالح خاصة كل يدعى لها نصير من الوزراء بمثلها، هيئة الوزارة الى اسم جمع لا يصلح كل الصلاحية لتركيز الجدل والمناقشة اللذين كانا مستطاعين حين كان « لبت » "Pitt" ستة وزراء ثم اصبحوا سبعة . ولبيل Lord Peel اثنى عشرة ولغلادستون Gladstone اربعة عشرة . فى حين ان عددهم الآن يقرب من العشرين .

لجنة الدفاع الامبراطورى

وقد ضمت الآن هيئة من الاخصائيين الخبراء لهيئة مختارة من الوزراء لوضع قرارات ونتائج فى شئون الدفاع الحربى والاتفاق على الشئون العسكرية . وهذه النتائج ولو انها اسما للاستشارة والاستنارة لا غير ، الا انها بطبيعة الحال لها من الاهمية والاعتبار ما يؤثر حتما فى حكم هيئة الوزارة على الأمور ومسئوليتها . وفوق ذلك فجلوس زعيم الحزب المعارض فى هذه اللجنة الهامة ، اشارة ظاهرة الى انتقاء الروح الحزبية فى اعتبار الشئون الحربية والخارجية (لان كلا من هذين الشأنين متوقف ضرورة على الآخر) وسحب هذين من ميدان الخلاف والصراع الحزبى .

وليس ذلك اول مثال فى تاريخنا لتحول هائل بطىء صامت فى نظام امبراطوريتنا غير مدون فى وثيقة او مصوغ فى شكل تقنين منظم . فمن المعروف عند الجميع خطة السير وليم تمبل W. Tumpell المشهورة فى زمن شارل الثانى (ولو انه لم يفهم احد مداها تماما)

وقد يرى بعض النقاد ذوى البصيرة ، شبه رجوع لمشروع « تمبل » فيما يعتبرونه تحولا بطيئاً فى تشكيل هيئة مجلس الوزارة ، بحيث أصبحت كمجلس شيوخ أعلى للامبراطورية مع قيد واحد، وهو الارتكاز دائما على أغلبية مجلس النواب - وهذا شرط حيوى بعيد كل البعد عن تصور عصر « تمبل » وعقليته . وهناك عنصر هام يجب أن لا يفوتنا ولو فى لمحة عجلى كهذه قد يلاتنا المستقلة وراء البحار Dominions بدأت تطالب مبدئياً بحقها فى الاشتراك فى إدارة دفة شئون الأمبراطورية ، فى حين أن الحركة الأخيرة ، وليدة هذه الرغبة (وهي تعديل الاشتراك فى النفقات البحرية) لم تسفر عن نتيجة حاسمة

الجو والخلق القومى

وأهم من التعديل فى الآلة الحكومية ، دلائل التغير فى الجو القومى . وقد تكون هذه الدلائل سطحية مؤقتة - وهناك ما يحملنا على الاعتقاد بصحة ذلك - فانه مما من شئ أبعث على التأكيد فى استعراض أحوال العالم الحديث من ظاهرة إن الخلق القومى أبطأ الأشياء تغيرا وتحولا فى أسسه وقواعده . بيد أن البحث قد كشف لنا عن تزعزع الايمان فى اعتبار القانون كقانون ، والانحراف عن المنشئات القديمة المتوارثة كمنشئات ، حتى أن المحامين الأقوياء الحجة قد يستعملون لغة تنم عن اعتبارهم القوانين كنسيج من غزل العنكبوت

والاتفاقات المقررة بين الهيئات الصناعية ليس لها أحيانا من القيمة أكثر مما لحبال الرمل . وليس هذا التحول يقاصر على انجلترا وحدها . وينبئنا المفكرون من الأمريكيين عن مثل هذا التيار حتى فى بلادهم ولو ذكرنا مثلا أن قيام العدالة و نفاذ القانون على الجميع عماد كل الحكومات المتمدينة ، فمن الداعى إلى العجب أن نسمع رياسة الأمريكيين ممن تقلدوا وظائف تضطلع باسمى المسئوليات ، يندد ون بحرارة بتنفيذ قانون العقوبات كسبة لبلادهم ، و يعترفون ان نظام تعيين القضاة مدى الحياة عندنا ، خير من نظام القضاة المعينين فى بلادهم ، او من جهة اخرى يطلبون حق الاستئناف لاستئناء شعبى ، ضد قرارات محاكم الدولة فى المسائل الدستورية ، واقالة القضاة الذين اصدروها . وفى كلتا الحالتين ، فان مآل ذلك انهيار اسس النظام القضائى . و لئن

كان اضعاف الثقة فى برلماننا شيء مخيف ، فان القضاء على الثقة فى محاكمنا أمر لنا ان نكون منه اكثر خوفا واشد خشية . وليس من الصواب ان نقول ان الحس بالاهتمام بالسياسة والتطلع الى شئونها وواجباتها ، قد ضعف وتضاءل ! ! !

إن الواقع يكذب ذلك . فالشعور بالتكاليف السياسية ، إذا كان معياره عدد المشتركين فى عمليات الانتخاب العام ، قد أصبح أشد قوة بدلا من أن يؤول إلى الضعف . والاحساس بالواجب الاجتماعى (وهذا احساس مغاير تماماً للشعور بالتكليف السياسى) قد نما نماء كبيرا ، من حيث القوة والمدى . وقد يعرف الجميع أن «سايس» أحد رجال الثورة الفرنسية ، نشر قبل انفجار الصاعقة على فرنسا سنة ١٧٨٩ رسالة من أقوى ما كتب عنوانها « ما هى الدولة الثالثة ؟ هى كل شيء ! ماذا كان شأنها فى عالم السياسة حتى الآن ؟ لا شيء ! ما ذا تطلب ؟ تطلب أن تكون شيئاً . ويحذرنا الآن ناقد بصير ، أن وراء الدولة الثالثة دولة رابعة وخامسة قد نهضت ، ويجب أن يعمل لها حساباً . فالمرأة التى لم تكن شيئاً وتطالب الآن بكل شيء ، سيكون لها بعض الشأن فى الغد » (١)

بعض أسباب التحول الاجتماعى

وسيتساءل القادرون على التفكير الجدى الصحيح ما هى الصلة الدقيقة (إن كان هناك صلة) بين التغييرات المحيرة للأفكار التى تجرى الآن أمام أعيننا ومثيلاتها الخمس ، فى نظام حياتنا القومية وأفكارنا خلال نصف القرن الماضى ؟ — وهذه التغييرات هى — أو لا :

نقل السلطة السياسية الغالبة من أيدى ارستوقراطية وراثية مؤسسة على التملك العقارى ومن الطبقات المتوسطة إلى كافة أفراد الأمة جمعاء . وثانياً : انتشار نظام التعليم الاجبارى فى طول البلاد وعرضها . وثالثاً : زوال دعاوى رجال الكهنوت بعد أن حلت محلها مرونة غريبة تتغلغل الآن فى كافة أوضاع العقائد الكهنوتية ورموزها ومعاييرها . ورابعاً : اعتلاء العلم والروح العلمية فى أيامنا هذه على الأقل ، على عروشى الأدب والفن . خامساً وأخيراً : اتساع أفق تصورنا للدولة اتساعاً عظيما . ويلحظ الجميع فى

---

(١) فاجنر : المسائل السياسية

طلب استخدام الدولة كل السلطات والواجبات التي فى يدها . و إحدى نتائج هذا التقدم الأخير مرتبطة بالتحول فى نظام مجلس الوزارة الذى أشرت اليه ، إذ يؤول إلى اتساع الأعمال المصلحية التى يشرف عليها الوزير . وذلك مما يجعل مهمة المداولة العامة فى مختلف الشئون أشق أداء أو مستحيلة التحقيق

المشاهدة الدقيقة بدء التفكير

ومن السهل أن نتصور أن توافق الظروف الممتعة للمشاهد ، المحيرة للمفكر ، المثيرة للعادى من الناس والتئامها وتلاصقها بهذه الكيفية البارزة ، لا محالة آيل إلى تكوين عناصر تحدث أزمات ومآزق يصعب الخروج منها . إلا أن الخبرة الواسعة التي جنيناها من تاريخنا القومى ، قد دلتنا على أن أسلم الأشياء مغبة ، وأكثرها سدادا وهدى ، فيما يتعلق بكل الجماعات التى تتكلم بالانجليزية ، أن لا نسارع إلى تصديق عبارة « جون بانيان » — « إن الهوى سيتغلب على كل شيء فى زماننا »

فلنضرع إلى الله أن يهبنا الخلاص من الغلو ، وأن يهبنا روح التوازن المصحوب بالحذر التى هي من أهم الصفات الفاضلة بين الحصيف والسخيف . ويحمل بكل من له يد فى بناء المستقبل أن ينقش على مخيلته كلمات أول عالم استخدم الطرق العلمية للحكم على الشئون الاجتماعية إذ يقول « مالتوس Malthus عن نفسه » أن الكاتب ليس فى حالة من المزاج الفكرى بحيث يجد الطرق التى تبتكر لتحسين حال المجتمع فى المستقبل خيالية خضة » بيد أنه ليس له من قوة التسلط على فكره ما يمكنه من الاعتقاد فى كل ما يميل اليه دون مشاهدة وتحقيق ، أو يمتنع عن تصديق ما قد يبدو جافا بغيضا ، إذا اقترن البرهان والدليل على صحته » . وهذا هو المزاج الفكرى الذى نأمل نموه وانتشاره فى أوساط جامعاتنا .

قيمة الخلق الجامعي

إن مناقشتنا الحالية للأسباب والنتائج فى المسائل الاجتماعية يهيء لنا مادة شيقة طريفه للنزاع الحزبى والتراشق بمصطلح التسفيه الجدلى . وليس ذلك فى موضوعنا ولا هو مجد لنا ، أو جدير ببحث ناقد حصيف فى أيامنا هذه يبحث عن التقدم فى قوة اجتماعية حديثة فى الكم ان لم تكن فى الكيف . وهى ما يسمى التحالف الحديث بين العلم البحت والصناعة (١) .

(١) الورد بالفور فى رسالته المعنونة « الانحطاط » سنة ١٩٠٨

والآن لا يمكننا أن نتكهن عن مدى هذه القوة الجديدة . فان كل ما تكتسبه من عزم ومضاء، يجب أن يكون مركزه هذه الهيئات التعليمية العظيمه أى «الجامعات» ويجب أن تكون هذه أعضاؤها الرئيسية ، وأن روحها الكامنة ، وقوتها الروحية ، هما اللتان يقودانا . وعليهما نستند فى سيرنا إلى الأمام ، فضلا عما تقدم لنا من حكمة وارشاد . وقد اعتبر جهابذة المؤرخين « الجامعات» إحدى المؤسسات الرئيسية فى القرون الوسطى . كالمحاكمة بواسطة المحلفين والمجالس النيابية . وكان ذلك دون تردد . فتأثير الجامعات والمدارس العامة التى تغذيها فى نظام معاهدنا الأخرى ، وسيرها ، بين هائل . فقد كانت عوامل رئيسية فى تكوين السياستين . المدنية ، الدينية، وقد كانت أحايين عوامل للظلام . كما كانت مبعثاً للنور . وكانت أحايين كذلك ، وفى ظروف عدة . مرآة التغرض الجامد الوثيق . والأوضاع التقليدية الصيانية ، وذبول النظم الاجتماعية البالية، عن أن تكون المنائر الوضاءة تشع النور فيما حولها، وتضيء هذه الشعلة المقدسة : ألا وهى حب الحقائق الجديدة التى لا تنبت البتة إلا فى فضول الشباب .

وليس من المحتمل أن تفتقر جامعاتنا الحديثة لقوة لها مثل هذا المدى الهائل والأثر العميق . ولو أن أوضاعها فى تحول سريع وقد قيل صدقا . « إن العالم الممتاز هو الذى يحكم العالم دائما » — وهذا القول أكثر صدقا وصواباً مما يرى الناس ، حتى فى بلاد كبلادنا قل فيها كثيراً نفوذ الاساليب الارستوقراطية . فى حين أن امتيازات العالم الممتاز فى الطبقة الاجتماعية . يجب أن تخضع من الآن للعوامل التى تكون المزاج العالمى . وقوة الحكم ومدى الاهتمام بالشئون العامة فى مراكز العلم والتعليم كجامعتكم . فان بث تعاليمها ونزعاتها مما يكسب الجدل فى الشئون العامة لونه وطابعه الخاص . وسوف يقلل من عدد هؤلاء الذين يدعون أن لهم آراء ، وهم فى الحقيقة خلو منها . ومهمة الجامعات . فضلا عن تلقين علوم الخاصة ، أنها معقل العقل والادراك وحصنهما الحصين . وأن اعداء العقل الالداء، رغم الاسلحة الجديدة والرموز المستحدثة والوجوه المستعارة . لهم على ما كانوا عليه فى كل زمان ومكان .

وسوف أوفر عليكم تلاوة سجل نقائص الانسان مما اسهبت الكلام فيه آنفا ، ومن الأطرف الأمتع أن نحول وجهنا الشطر الآخر، لناحية قوة الانسان (لاصوب

ضعفه) نحو الانصاف والصراحة ، والهمة والمثابرة والاحسان والنزاهة ، فى خدمة الاغراض العامة ، والاقدام دون سبق الوهم أو الافتراض ، وكل الصفات النادرة التي ينقشها الاصدقاء الاوفياء على لوحات قبور اصدقائهم . وأن مدى هذه الصفات لواسع وحافز للهمم .

ومن الحقائق المفيدة التى يجب أن يحث الشعب على ادراكها ، خصوصا فى ظل الحكومات الشعبية ، أن الزمن وتحول الجو السياسى ، يعملان دائما على الصاق معان ومدلولات مختلفة لنفس الآراء والالفاظ القديمة . وقد ألفنا أن نتقدم إلى المعامع الكلامية ونشتبك فى الحروب الجدلية ، كما لو كانت الاعلام والشارات التى نقاتل فى ظلها ، والالفاظ العنيفة التى نتراشق بها ، كل هذه رموز ومدلولات على القضايا القديمة . وليس ذلك إلا مظهر واحد لوجوه هذا الزمن المتغيرة . وقد اسلفت الكلام عن ضيق مرامى الفكر ومطارح العقل ، وأن بصيرتنا لتضيق حقاً لو اغفلت التأثير الذى للظروف الخارجية فى شئوننا — من خريطة أوروبا الجديدة — إلى التغيير فى توازن القوى المقاتلة ومحاكم العدل الدولية فى لاهاى ، والتعاريف الجركية وقناة بناما وكل التيارات الغريبة التى يسابق بعضها بعضا بسرعة هائلة وسط العوالم المتغلبة — عوالم لانسان الابيض والاسود والاصفر والاسمر .

المثل العليا وتحقيقها

يسلم أكثر الناس تعصبا لمبادئهم ، أن من أصعب الصعاب الوصول إلى الحقيقة . الا أننا نتساءل هل هناك ماهو ادعى لاثارة الغضب أكثر من الرأى السديد ؟ فقد يكون فيه خراب الصحيفة اليومية ، كما أنه هو الذى يكبت حدة المناقشة . وقد يقضى على فرصة التربع فى كرسى الوزارة . وان لم يكن صاحبه حاذقا فقد يبعث فى نفوس المنتخبين السآمة والضجر . وسبب ذلك فى غاية البساطة . فالرأى السديد لايفيد إلا القليل أولايفيد مطلقا فى انهاء الاعمال . وقد قال الحكيم « هاليفا كس » Halifax « من لايترك شيئا للمصادفات لن تزل قدمه إلافى مواطن قليلة . بيد أنه لن يأتى من جديد إلا بالنذر القليل »

وكما قال سليمان « من يفكر فى الرياح لن يبذر ، ومن يتطلع إلى الغيوم لن يحصد » وقد يكون الاعتدال احيانا لفظاً ملطفاً للتردد ، وليس من صفات القاضى المزاج

لحزبي . ويحسن بكل انسان أن يرى أن لمعظم المسائل وجهين ؛ ولو أنه من دواعي الاسف فى هذا العالم العملي أن لاتأكد يوماً ما هو جانب الصواب ، ونظل حيارى مترددين ونحن مفتقرون إلى الرجال ذوى البطولة وشجاعة الرأى ، الذين لاتتغلب عندهم آلاف الحقائق إذا تعارضت مع فكرة واحدة راسخة .

والامم سعيدة مادامت الفكرة السائدة تستند على ثلاث حقائق أو أربع ، لها من القيمة والوزن أكثر من آلاف هذه الحقائق متجمعة . ويرى بعض النقاد أولى البصيرة أن التاريخ حافل بالثورات البركانية تقذف اللهب والحمم ، ولاتترك ظاهراً إلا الطمى المتجمدة .

وإنى ، مع الاسف ، لعلى دراية تامة بالاسلوب العقلي فى الفلسفة . هذا الاسلوب المعوج القائم على الغلو . والذى لايدع للتصور والتخيل سبيلا . الاسلوب الذى يتشكك فى كل عاطفة ويزدرى بكل التقاليد ، ويقوض أسس الماضى ، بل وكل ماهو قائم على عقيدة الجماعات ، والثقة فى حاضرنا . فى حين أن الغلو فى التبرم والتضجر ازاء الحركات الفكرية التي قد تسفر مع الزمن عن نعم وبركات ، كمياه النيل المخصبة ، هو السخف كل السخف . فسوف تهبط مياه هذا الفيضان . وسوف يبقى لنا محصول يستحق الاعتبار ، جنى للجانين

الوهم الشريف والصراع المأساوى المأساوى

ان النفوس الملتهبة بالحماس لها مساوىء مشتركة فى عصر طموح وتطلع الى السمو . وانا لنعرف كل مساوئهم . فما اسرعهم الى الابتداء حيث يجب الاختتام . وتحت تأثير وخزات التفكير فى مساوىء العالم وشروره ، يغمرهم تيار التبرم الشريف الى الرغبة فى رفع هذه الشرور وتقليلها وتخفيف وطأتها .

وقبل أن تبحر بهم سفينة الآمال ، يؤكدون لك انهم قد رأوا نجما جديدا يسبح فى سماء افكارهم ، وانهم قد وصلوا حقا الى بر السلامة — الى أرض الميعاد — ففكرة أو نظرية يفترض صحتها بادىء ذى بدء وتختمر مستقلة عن كل تجربة وعن كل شواهد وأدلة ، يسبل عليها بلا روية جلباب التقديس الذى لا يكسو الا المبادىء المقطوع بصحتها . فالآمال الشريفة والحماسة الفياضه تحل محل البحث العقلى ، وتمحيص الآراء ، فتراهم يسارعون الى استغلال كل حقيقة وظرف يرونه فى مصلحتهم ، ويتعامون عن كل اعتبار

آخر. فتعصبهم للاوهام رائدهم ، وهم ميالون الى الغلو، وميزان الاعتدال عندهم فاسد مختل . ولو كان معنا بعض ساسة الاحزاب للاحظوا انى فى هذا المكان مضطر الى الاسهاب فى الكلام عن النزاهة السياسية لدرجة التحمس والهوى . ولن يلومونى فى القول بان ببعض مساوىء الطرق السياسية مثل التى اشرت اليها — كاحلال الوهم الشريف محل الاستنتاج الهادىء — لفاشية بين المتحمسين من المحافظين تفشيها بين جماعة الخياليين من الاحرار . ولن يختلف معى أحدمهما كانت عقيدته الحزبية فى القول بان من الحاجات الماسة فى عصرنا هذا السعى الحثيث فى تنظيم الرأى السياسى وتنسيقه وايجاد صلة أوثق وامتن بين المثل العليا والحقيقة

وليس فى هذه الاعتبارات ما يدعو أولى الأمل والأقدام إلى أن ينقلبوا ضعيفى الفكر ضعيفى الايمان ، قليلى التحمس . فالثورة الفرنسية لم تحقق الأغراض التى كانت ترمى اليها ، وهذا أيضاً شأن حركة الاصلاح الدينى . أما المسيحية فمن أشهر الأقوال المأثورة فى القرن الثامن عشر « إن المسيحية جربت وفشلت تجربتها ، وبقى أن نجرب ديانة المسيح » ولم تبل جدة هذا القول للآن .

ومازال الكفاح «المانيخى» — المانوى —(١) بين الخير والشر . والخير والأخير . يتجدد فى أشكال وأوضاع شتى . فثلث الأحياء يدينون بالمسيحية — منهم ٢٤٠ مليونا من أتباع كنيسة روما و ١٥٠ من البروتستانت و ١٠٠ من أتباع الكنيسة اليونانية وبينما اليهود أقل الأديان عددا (نحوا من عشرة ملايين) فلهم من النفوذ الهائل فى سياسة أوربا ما لا يتناسب البتة وعددهم .

على أن علاقة المعتقدات بوجوه جديدة من المثل الاجتماعية العليا لتنفد إلى كبريات المسائل . ويمكننا أن نفكر فى هذا البحث الطريف وهو : ما نسبة الآراء التى بها يعيش الناس وهى عمادهم فى الحياة ، مع ما يقبلون أن يكون موضع التساؤل والمناقشة إذا خلوا إلى عقولهم ؟ وكم هى تلك الآراء التى هى موضع التقديس عندهم . بحيث يتعصبون لها كل التعصب وتسمو لديهم فوق كل بحث ؟

وهناك بشائر تبعث على الأمل فى أن المزاج الفكرى ، الذى له من الاستعداد

---

(١) المانيخية أو المانوية نسبة « مانى » وأساسها الفكرة الثنائية الفارسية القديمة فى أن هناك قوى للخير ومثلها للشر — أى عبادة الخير والشر وعبادة الشمس كمصدر القوى والخيرات

مما يحدوه إلى تجربة كل شيء ، والتمسك بنواصي ما ثبت على التجربة والامتحان ، سوف يسود .

إساءة استعمال المدلولات أساس الارتباك

ولن يضيرنا أن نهضم هذه الفكرة السديدة للفيلسوف جون لوك : « إذا أنعم أي انسان النظر في الاخطاء والترهات وضروب الارتباك الفاشية في العالم بسبب سوء استعمال الألفاظ ، فسيجد بعض السبب يدعوه إلى التشكك : هل اللغة كما استعملها الانسان للآن قد أدت إلى تحسين المعارف بين البشر أكثر مما عاقت تقدمها ؟»

وإذا كانت هذه الفكرة مما يدعو إلى التشاؤم في كل زمان ، فكم تبعث فينا من القلق والجزع في زماننا هذا ، حيث علينا أن نواجه شتى المسائل ؟ وكم يترتب على سوء استعمال المصطلحات والمدلولات السياسية من الاخطاء والارتباك ، وما يتبعها من الآراء التي ما هذه المصطلحات إلا رموز لها .

وماذا يكون شأن المحامي في محاكم العدالة إذا ترافع في قضاياه بألفاظ وأدلة مفككة لا ارتباط بينها ، وتجاهل السوابق التي تنطبق على قضيته ، وأهمل تسلسل الفروض والنتائج ، وسارع إلى المساواة بين المراجع قويها وضعيفها — مما يجده خير الناس بيننا كافياً كل الكفاية في ميدان السياسة ؟

وهل هناك ميدان آخر غير السياسة تجتمع فيه الأصنام التي أشار اليها « بيكون » Bacon في وئام وائتلاف — أصنام (١) المسرح والطائفة والسوق والكهف ؟ ومنذ خمس وعشرين قرناً ندد أحد كبار المؤرخين الاغريق بجهل البشر واوهامهم الحقيقة في كلمات خالدة — قال تيوسيديد :

« إن الناس لا يميزون — فهم يقلدون بعضهم بعضاً دون تجربة . وحتى في المسائل اليومية التي لم تضعف من ذكراها الأيام ، نرى اليونانيين أسرع ما يكونون جميعاً إلى الزلل . فما أقل ما يجهد الناس أنفسهم سعياً وراء الحقيقة . وما أكثر ما يسارعون إلى قبول أول شيء يصادفهم »

---

(١) هذه الاصنام هي رموز أخرجتها مفكرة بيكون (وهو من أحد الأذهان التي برزت بين البشر) فصنم المسرح رمز على الوهم الخلاب الذي يتسلل إلى العقل مكان الحقيقة ، وصنم الطائفة هو التعصب الأعمى للجنس أو الطائفة أو القبيلة أو الفئة . وصنم السوق هو الاوهام الفاشية بين السواد من أفكار ومطامح خلابة يبهرك ظاهرها بيد أن حقيقتها لا تخرج عن الخيالات . وصنم الكهف هو أوهام المعتزلين النساك الزاهدين في العالم تجاهلا لطبيعة الانسان والبشرية وضعفها ونقائصها يرمون إلى الكمال المحض

مثل امريكى

وقد أوردت صحيفة امريكية مثلا يوضح تمام الوضوح هذه الملاحظات. فيقول الكاتب إن عدد المسائل التى هى لزام على الشعب الامريكى أن يكون له رأى مستنير فيها ، مما يحير الألباب . خذ إحداها ومن أكثرها تشعباً — كيف نعالج مسألة الاحتكارات (Trusts) ؟ كيف السبيل إلى تفهيم السواد بالضبط ما هى النتائج القانونية والمالية لقرار المحكمة القاضى بحل شركات احتكار الدخان ؟ إذ يرون كبار رجال القانون فى خلاف يتناول أساس المسألة

و يسمعون السياسيين يشددون النكير على معارضيهم . ولا يمكن أى انسان ان يدعى جديا ان مشاكل إيقاف شركات الاحتكار عند حد ، وتنظيم طرق احتكارها ، مما فى مقدور ما يقال عليه « حكمة الشعب » التغلب عليه . اذ كل مافى استطاعة الشعب تكوين آراء جلية راسخة رسوخ العقائد عن المبادىء الاساسية التى يرتكز عليها الموضوع كله . و يمكن تكوين رأى عام صحيح سديد حول المسائل الاساسية . وهى هل يجب علينا ان نحافظ فى التجارة والصناعة على مبدأ المنافسة الحقة . أو هل يجب أن تقوم الدولة بوظيفة الادماج والاحتكار والاشراف عليها ؟ ومتى حلت هذه النقط الهامة الأولية ، فسوف تهتدى القوى التشريعية والتنفيذية ، والمحاكم الى الحل السوى . وهـــذا مثال من أمريكا ولن يكون من الصعب أن نجد له مثيلا فى بلادنا . .

كلمات بسيطة مثار مشاكل حادة

ان الآراء والالفاظ التى تبدو ابسط مايكون تنقلب فى آخر الأمر أكثر الامور تشعبا ولو رأيت أى انسان فى شك من أمره فمثله تجربة هذه الالفاظ — الحرية والاخاء والمساواة .

وانه ليكون من حسن الحظ حقا اذا لم يقف به الأمر عن تبين ان هـــذه المصطلحات جوفاء لا من التعقيد فى الفكرة لا غير ، بل من جهة المعنى والتطبيق . فانه ولا شك يراها متناقضة الدلائل . وقد قال لنا خير الثقاة إن للحرية مائتا تعريف . وقد قال « لنكولن » — Lincolin — اثناء الحرب الامريكية : « لم يتأت للعالم حتى الآن تعريف صالح للفظة « الحرية » بيد ان الشعب الامريكى الآن بحاجة الى هذا التعريف

القويم . وكلنا ينشد الحرية و ينادى بها . إننا فى استخدام اللفظ الواحد لانرمى الى معنى واحد وشيء واحد ، وانا لنفترض ان لفظة « الحرية » قد تنصرف الى فعل كل انسان ما يشتهى فيما بينه و بين نفسه ونتاج عمله . وقد تؤول عند البعض الآخر بانهم أحرار فى التصرف مع الغير وفى ثمار أعمال هؤلاء كما يشاؤون » . ولن ننسى سريعا قول « كافور » Cavor التاريخى « الكنيسة الحرة فى الدولة الحرة » .

فهل هناك أسهل من هذه العبارة وانفذها الى الفكر وأجمل رنينا منها واطرب صدى فى اذن السياسى ؟

غيران هذه العبارة بعينها كثيراً ما كانت مبدأ لارتفاع أصوات متنافرة ومنافرات من الجدل المستحكم المطرد المتواصل ، وفاتحة رنات من النزاع حادة غير متآلفة:

والحادثة التاريخية التى تم بها انشاء مملكة إيطاليا وروما عاصمة لها ، لأجل شأنا واعظم خطرا ، من ان تحصر فى نطاق قاعدة سياسية واحدة . وليس من السفه أن نصفها بأنها أهم حقيقة ظهرت فى تاريخ أوروبا مدة قرنين أى منذ صلح « وستفاليا » ولهذين الحادثين الجليلين (أى تشييد مملكة إيطاليا وصلح وستفاليا) وجه واحد ذى أهمية كبرى . فكلاهما خاتمة تغير هام وتحول لا يمحى فى حياة الدول والكنائس على حد سوى . وقد أثر كلاهما فى نظام العلاقات بين السلطتين ، السياسية والروحية ، بحيث غيرا من أسسهما ، وجددا من أنظمتهما ، فكانت خاتمة نظام القرون الوسطى . فى حين أنه مازالت ثمة حلقات ثقيلة باقية من السلاسل المحطمة تحيط كالنير برقبة الحكام المحررين .

الحرية الدينية

وان أقرب العبارات لنا وأكثرها حيوية فى مناقشات هذا الزمن ، لهى الحرية الدينية . فهى مسألة مضطرمة الاوار فى فرنسا و إيطاليا و فى ارلندا و إيقوسيا ، وحتى فى انكلترا لم تخب نارها تماما حتى تنقلب رمادا فى جوف التاريخ . ومع كثرة تداول هذا اللفظ بيننا ، فانه يشمل معانى مختلفة تمام الاختلاف فى مبناها ومدلولها . وقد اهتدى « ليون الثالث عشر » الى اثنين منها فى حرية الضمير ، احدهما حرية الفرد فى اتباع أوامر الله ، والآخر حرية تحديد الاشادات الألهية حسب تصوره وادراكه وهداه واختياره .

واحيانا تدل الحرية الدينية على الحرية غير المقيده فى التعبير عن الآراء والمناداة بها فى المسائل الكهنوتية واسسها ،كحقائق مسطورة. وتفسيراتها للمعتقدات الراسخة وتآلفها واتساقها او تناقضها وعدم توافقها تماما مع المعايير والاقيسة المسلم بها فى دائرة العلوم الاثباتية والنقد الجرىء،اللذين يتسع نطاقهما كل يوم .واحيانا تدل على ادعاء هيئة لاهوتية حق فرض قواعد الزواج والتعليم والاجتماع لاحياء الشعائر الدينية ، وغير ذلك مما يختار رؤساء الكهنوت فرضه على المخلصين والمتطوعين من الاعضاء والأتباع دون اعتبار النزعات الاجتماعية المتغلغلة فى الانسان ، او مقتضيات الدولة . وهل ينتهك مبدء الحرية السياسية حين يمنع البوليس موكبا من الكاثوليك من المرور فى شوارع « وستمنستر » . ؟ او حين يطرد جمعا من الرهبان او الراهبات من الفرنسيس ؟ او حينما تقرر محكمة انكليزية (كما حصل منذ سنوات قلائل) الغاء وقف على جمعية تعتنق آراء مخالفة للمسيحية ؟ وما رأيك فى القوانين الشديدة والقرارات الصارمة التى لا محيد عنها ، والتى اتخذت فى العالمين ، القديم والجديد ، مدى قرن ونصف ضد جماعة الجزويت المهيبة . وقد كان الاغريق و بعض الشعوب الأخرى . فى القرنين السابع والثامن ، مغرمين فى كفاحهم ضد السلطة العليا المتحكمة ، بالالتجاء الى المصطلحات الدينية ، مما توحى به الضغائن السياسية والطائفية . ولم تقلع بعض الجماعات ذات المدنية الراقية ، التى لا تبعد عنا اكثر من الاستانة ، عن اساءة استعمال هذه المدلولات . غير انه يمكننا القول،عن انصاف و بعد عن كل غلو وزهو ، أننا فى نظامنا الحكومى على الاقل، قد وصلنا فى جيل واحد الى تغلغل قانون التسامح فى أنظمتنا وسريانه لا فى قوانيننا ومحاكمنا لا غير ، بل اشربت به عاداتنا ، ومألوفنا ، وسبل تفكيرنا العادية . ولم يكن ذلك التحول ثمرة عدم المبالاة والتشكك وانتفاء العقيدة ، بل هو أحد حركات التطور العميق الصامت ، التى تجعل التاريخ محتملا غير مملول

اشكال الحكومة

وفى الميدان الشاسع للمسائل المتصلة باشكال الحكومة،تتوارد اكثر المصطلحات شيوعا فى اضطراب وابهام . وقد كتب « السر جورج لويس » وزير المالية سنة ١٨٥٧ ومن اعلم الرجال الذين اسندت اليهم هذه الوظيفة ، رسالة صغيرة فيما اسماه استخدام المدلولات السياسية وسوء استعمالها . والحق يقال انه لم يشع علينا من

نور الهداية اكثرما اوصلنا اليه حوار اشراف فارس السبع قبل المسيح بخمسة قرون. (هيرودوت ــ الكتاب الثالث) وما فى هذا الحوار درس يبدأ باسئلة عن التقسيم الدقيق لاشكال الجمهورية والملكية ، حيث يكون لاغلبية الذكور تأثير قانونى مباشر فى تكوين الهيئة السائدة فى الامة . هناك الديموقراطية . فان لم يكن لهذه الاغلبية نفوذ قانونى مباشر ، فهناك الارستقراطية . وهل الديموقراطية هي النظام الذى بمقتضاه تحكم الاكثرية ، او كما افترض ارسطو هى النظام الذي فيه يحكم الفقراء ؟ او هل يكفينا ان نوجز ونختصر ونحمل الديموقراطية على انها نظام يفتح امام اولى المواهب السبل ويهيء لهم طرق الحياة وغير ذلك من مقترحات التعاريف العامة والمصطلحات المفككة التى لا روابط بينها . بل هى غير قابلة للتطبيق ، فضلا عن أنها حلقات السلاسل تقيد الناس فى طرق من التفكير لا تستند الى المعقول ، كما لو كانت نصف شرور العالم لا تحدث من تلك المخادعة التى لا سبيل الى شفائنا منها ، وهى اتخاذ لفظة والاصطلاح عليها بدلا من شيء محدودا و فكرة معينة . وقد انتشر لفظ (سوسيوكراسى) اى حكم الجماعة منذ زمن لويس . بيدان هذا الخليط المركب من اللفظ الذى يستدل به احيانا على التوافق المشكوك فيه ما بين اتساع نطاق الديموقراطية وبين البلوتوقراطية (حكم الاكثرية) لم يتأقلم فى بيآتنا الفكرية بعد .

وقد وصفوا الجمعية الحاكمة عندنا بانها أم المجالس النيابية . وهذا التشبيه مما يثير فينا الفخار القومى الحق . بيد ان الفوارق فى السلطة ومنبع هذه السلطة بين الاصل والفروع ، تحجب جميع أوجه الشبه خذ مجلس العموم مثلا . فهناك من كتاب الطراز الاول من يتكلم على مداولاته وقراراته وميول اعضائه وامتيازات سلطة خلال الحرب مع مستعمراتنا الامريكيه أو ضد نابليون : كما لو كان هذا المجلس مدة هذين الحادثين التاريخيين الجليلين ، هو نفس مجلس العموم الذى يحكمنا الآن ــ أى انه منتخب باصوات الشعب . والحقيقة ان اعضاءه كانوا مرشحى عدد من الاشراف ذوى الامتيازات السياسية لا يزيدون على اصابع اليد عدداً .

(يتبع)